

تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي 2021م

قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر 2020م

المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الأفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2021م.....
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية.....
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1441/1442 هـ (2020م).....
- 9..... القسم الرابع : ميزانية السنة المالية القادمة 1442/1443 هـ (2021م).....
- 14..... خاتمة

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1443/1442 هـ

يسرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1442/1441 هـ (2020م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1443/1442 هـ ،

(2021م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

القسم الأول

الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2021م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1442/1443هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى إهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية المملكة 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل تحدي انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي يعاني الاقتصاد العالمي من تداعياته، مع مواصلة تنفيذ خطط التحول الوطني، وتنويع مصادر الدخل وبناء الإحتياطيات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، وتنمية وتطوير العنصر البشري، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1442/1443هـ:

(1) صلابة ومتانة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية في إطار جائحة (COVID-19)

- تمتع المملكة بمركز مالي قوي، نظراً إلى حجم احتياطياتها الكبير مع وجود ديون حكومية منخفضة نسبياً، مما مكنها من مواجهة تداعيات الجائحة على الرغم من آثارها المالية والاقتصادية الكبيرة، وقد أكدت وكالات التصنيف الائتماني على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وقدرته على مواجهة الأزمات التي يشهدها العالم حالياً. ولمواجهة التحديات القائمة، فمن أولويات حكومة المملكة الاستمرار في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين مع تقديم الدعمين المالي والاقتصادي، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإتباع تدابير مالية ونقدية لإحتواء المخاطر المالية.
- لقد ساهمت الإجراءات الحكومية الفعالة التي قامت بها المملكة لتعزيز الشفافية والخطوات الداعمة لتنويع الاقتصاد ممثلة بجهود صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطنية في دعم البيئة الاستثمارية، ومن المتوقع أن تعزز تلك الإجراءات آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، فضلاً عن دعم التعافي السريع خلال عام 2021م.

(2) الاستمرار في تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة الإيرادات العامة

- تحرص المملكة على الاستمرار في تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منظم لموارد الدولة، وذلك من خلال مواصلة تطبيق المبادرات بما يسمح بتوفير موارد تساهم في تنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط، وشملت هذه المبادرات رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% اعتباراً من شهر يوليو من عام 2020م وكذلك الزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع التي بدأ تطبيقها في يونيو من عام 2020م، ثم أعقب ذلك إعفاء التوريدات العقارية من ضريبة القيمة المضافة واستبدالها بضريبة التصرفات العقارية بنسبة 5% من قيمة العقار الذي يراد بيعه أو نقل حيازته بدءاً من شهر أكتوبر من عام 2020م، كذلك استمرار تطبيق المقابل المالي على الوافدين وفق ما سبق الإعلان عنه.

(3): تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الانضباط المالي في ظل مواجهة أزمة (COVID-19)

- في ضوء ما شهده العام المالي 2020 م من أوضاع اقتصادية استثنائية ناتجة عن جائحة (COVID-19) أولت المملكة الأهمية الكبرى لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر تأثراً وإلحاحاً لمواجهة الأزمة، وبما يحقق الانضباط المالي آخذاً بعين الاعتبار عدم تفاقم النفقات خاصةً في ظل ما شهدته المرحلة من انخفاض في الإيرادات النفطية.
- تمت مراجعة بعض النفقات الرأسمالية في عام 2020 م في ظل ما شهدته المرحلة من أزمة عالمية غير مسبوقة ومن جهود لتعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم القطاعات الأكثر تأثراً من تبعاتها المالية والاقتصادية، حيث تشير التوقعات إلى تراجع الصرف على النفقات الرأسمالية بمعدل 19.1% مقارنة بعام 2019 م، كنتيجة لخفض اعتمادات بعض مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى، وإلغاء أو تأجيل أو تمديد المدة الزمنية لبعض المبادرات والمشاريع الرأسمالية.
- من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2020 م نحو 1,068 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.8% عن المنصرف الفعلي في عام 2019 م و 4.7% عن المقدر في الميزانية، وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية العام قد بلغت نحو 159 مليار ريال شملت على زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص، وقد قابلت هذه الزيادة وفر في بعض بنود النفقات بنحو 111 مليار ريال، مثل إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية إضافة إلى إيقاف بعض الإجراءات الاستثنائية التي تم إقرارها لخدمة ظروف اقتصادية سابقة مثل بدل غلاء المعيشة وذلك بدءاً من شهر يونيو لعام 2020 م.

(4): استحوذ قطاعي التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية على 36.5% من إجمالي مخصصات الإنفاق العام في ميزانية عام 2021 م

- تولى الحكومة أهمية كبرى للتنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي وما يتطلبه ذلك من برمجة أولويات الإنفاق لتوجيهه للخدمات الأساسية تحسباً لجودة الحياة ورفعاً لمستوى المعيشة، من الجدير بالذكر أن مخصص قطاع التعليم ضمن بنود الإنفاق العام قد جاء في المركز الأول بين القطاعات المختلفة بنسبة 18.8% من إجمالي مخصصات الإنفاق في ميزانية الدولة لعام 2021 م وذلك بقيمة 186 مليار ريال، كما جاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية في المركز الثاني حيث بلغ نصيبه 175 مليار ريال بما يمثل 17.7% من إجمالي مخصصات الإنفاق في ميزانية الدولة لعام 2021 م.

(5): مواصلة تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاستدامة المالية في ميزانية عام 2021 م

- في ظل الظروف الاستثنائية وحالة عدم اليقين المصاحبة للجائحة تحرص السياسة المالية على مراجعة أولويات الإنفاق على المدى المتوسط، ومن خلال ميزانية عام 2021 م وعلى المدى المتوسط يتم العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد.
- سيتم التركيز في عام 2021 م على استمرار تطبيق المبادرات التي بدأ تنفيذها خلال السنوات الماضية مثل المقابل المالي على الوافدين وفق الزيادة الأخيرة التي تمت في عام 2020 م بحسب البرنامج المعلن، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، بالإضافة إلى مواصلة تطبيق التصحيح التدريجي لأسعار الطاقة حتى الوصول إلى الأسعار المرجعية. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2021 م حوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع تحقيقه في عام 2020 م. ومن المتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات حتى يصل إلى 928 مليار ريال في عام 2023 م.

(6): الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية المملكة 2030

- تم إعداد الميزانية للعام المالي 2021 م وكذلك التقديرات على المدى المتوسط في ضوء سياسات المالية العامة التي تنتهجها المملكة في الاستمرار في الإنفاق على منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والمشاريع التنموية تحت مظلة رؤية 2030، مع المحافظة على أسقف النفقات المعلنة سابقاً في ميزانية عام 2020 م.
- يتم توجيه الإنفاق نحو القطاعات الواعدة التي توفر فرص وظيفية للشباب السعودي، مع السعي لمنح القطاع الخاص الفرصة للاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وذلك من خلال الإنفاق على مشاريع وبرامج تسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية للمواطنين والمستفيدين.
- في إطار الحرص على الاستقرار المالي والاقتصادي، سيتم التركيز على أولويات الإنفاق مع ضمان مرونة كافية في التعامل مع التغيرات المالية الطارئة خلال عام 2021 م في حال حدوثها استمراً للجهود المبذولة في مواجهة الأزمة لعام 2020 م، كما سيتم إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتسهيل ممارسة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص.
- استمرار الجهود خلال عام 2021 م وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق، وتطوير فاعلية الإنفاق الاجتماعي، ورفع درجة الانضباط والتخطيط المالي، لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

يعد تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد العالمي وتوقعات حدوث ركود من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ، يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر من العام الحالي إنكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.4% لعام 2020م، ويرى التقرير أن هذه الأزمة الاقتصادية تعد الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. في حين توقع الصندوق أن يعود نمو الاقتصاد العالمي إلى المستويات الإيجابية خلال عام 2021م بتقديرات تبلغ 5.2% نتيجة تعافي اقتصادات الدول.

لقد أثرت أزمة «كوفيد-19» بشكل كبير على الإنتاج الصناعي عالمياً خلال النصف الأول من العام الحالي، مما أكدته مؤشر مديري المشتريات الذي سجل انخفاضاً حاداً في الكثير من دول العالم خلال الفترة من مارس إلى يونيو من عام 2020م إلى ما دون مستوى 50 نقطة.

تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى تراجع متوسط إنتاج المملكة من النفط للفترة من يناير حتى أكتوبر من عام 2020م إلى 9.3 مليون برميل يومياً، بتراجع مقداره 577 ألف برميل يومياً. ونسبته 5.7% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويأتي ذلك

معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال عامي (2020-2021م)
(%)

معدل النمو	2020م	2021م
الاقتصاد العالمي	4.4-	5.2
الدول المتقدمة	5.8-	3.9
الأسواق . الصاعدة والدول النامية	3.3-	6
الولايات المتحدة الأمريكية	4.3-	3.1
الصين	1.9	8.2
اليابان	5.3-	2.3
منطقة اليورو	8.3-	5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي

التراجع نتيجة للجهود المبذولة من دول الأوبك والمنتجين خارج أوبك (+ أوبك) لدعم استقرار أسعار النفط تزامناً مع تراخي الطلب العالمي من النفط بسبب الجائحة.

بلغ متوسط أسعار النفط (برنت) منذ بداية عام 2020م حتى نهاية شهر أكتوبر حوالي 41.1 دولار للبرميل مقارنةً بـ 64.1 دولار للبرميل للفترة المماثلة من العام السابق، فقد شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة خلال عام 2020م، نظراً لحالة عدم اليقين في ظل موجة انتشار فيروس كورونا المستجد.

2. الاقتصاد المحلي :

والتخزين والاتصالات وكذلك نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 6.1% و 4.5% على التوالي نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها خلال تلك الفترة مثل فرض حظر التجول الجزئي والكلي وإغلاق الطيران المحلي والدولي وتعليق الدخول إلى المملكة لغرض العمرة أو الزيارات للمسجد النبوي مؤقتاً. من الجدير بالذكر أن ذلك قد أثر على معدلات نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2020م حيث سجل تراجعاً بلغ 8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

■ سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك منذ بداية العام حتى شهر أكتوبر نمواً بنسبة 3% مقارنة بتراجع بنسبة 2.4% في المتوسط لنفس الفترة من العام الماضي. وقد جاءت الزيادة بشكل كبير في قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 8.2% مقارنة بنسبة 2% خلال الفترة المماثلة من عام 2019م، في الوقت نفسه تباطأ معدل التراجع في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى .

■ حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً يقدر بحوالي 59 مليار ريال بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي 4.7% بنهاية النصف الأول من عام 2020م مقارنة بفائض 92 مليار ريال ونسبة 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض صافي قيمة ميزان السلع والخدمات بنهاية النصف الأول من عام 2020م. بنحو 92% على أساس سنوي.

■ حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 4%، نتيجة للتراجع الذي شهده الناتج النفطي الحقيقي بمعدل 4.9% بسبب خفض إنتاج النفط بشكل كبير في الربع الثاني من عام 2020م في إطار الالتزام باتفاقية (أوبك+)، كما تراجع الناتج غير النفطي الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2020م بنسبة 3.3% جراء تطورات أزمة «كوفيد-19» محلياً وعالمياً والتي أثرت بشكل واضح على أداء الاقتصاد المحلي ولكن بحدّة أقل من المتوقع.

■ وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت بيانات النصف الأول من عام 2020م انكماشاً في غالبية الأنشطة غير النفطية، مما أثر بشكل سلبي على نمو القطاع الخاص غير النفطي الذي تراجع بنسبة 4.3%، وهذا الانكماش كان متوقعاً نظراً لتزامنه مع فترة إغلاق الأنشطة في ضوء الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد والحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين. وتشير البيانات إلى أن التراجع الأكبر كان في نشاط الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 6.6% خلال النصف الأول من عام 2020م متأثراً بتراجع الطلب العالمي على البتروكيماويات وتراجع النشاط الصناعي حول العالم وهو ما تظهره بيانات مؤشر الإنتاج الصناعي في المملكة الذي سجل تراجعاً بمتوسط 8.5% منذ بداية العام حتى شهر يوليو على أساس سنوي نتيجة لتراجع الإنتاج المحلي. في حين تراجع كلاً من نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ونشاط التشييد والبناء بحوالي 6.7% و 1.3% على التوالي ونشاط النقل

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية 1441/1442 هـ (2020م)

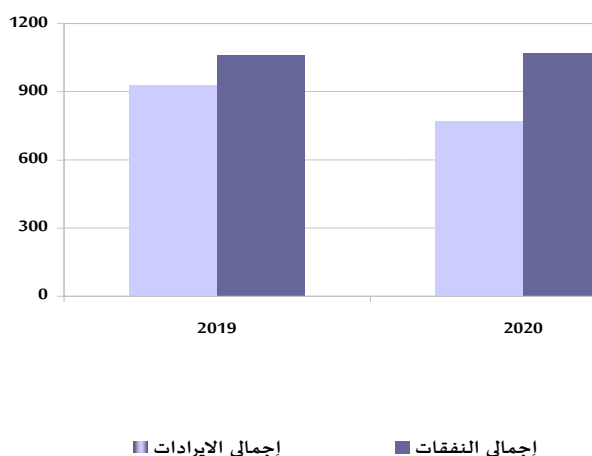
ميزانية العام المالي الحالي
(1441/1442 هـ 2020م)

التوقعات	الميزانية	البيان (مليار ريال)
770	833	الإيرادات
1,068	1,020	المصروفات
298-	187-	الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية 2019 و2020م)

(مليار ريال سعودي)



المصدر: وزارة المالية

1. الإيرادات العامة:

في ظل تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة تراجع حجم النشاط الاقتصادي بسبب أزمة الجائحة، فقد عملت المملكة على الاستمرار في تنويع وتنمية الإيرادات غير النفطية لضمان استدامة واستقرار الإيرادات كمصدر منتظم لموارد الدولة، وذلك من خلال المبادرات التي تساهم في توفير موارد لتنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي وتقليل حدة التأثير من التقلبات في أسواق النفط. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2020م حوالي 770 مليار ريال وذلك بانخفاض نسبته 16.9% مقارنة بعام 2019م.

2. النفقات العامة:

من المتوقع في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية ومواجهة فيروس (COVID-19) أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2020م نحو 1,068 مليار ريال بارتفاع نسبته 0.8% عن المنصرف الفعلي في عام 2019م و4.7% عن المقدر في الميزانية. وقد بلغت قيمة الاعتمادات الإضافية على الميزانية المعتمدة منذ بداية لعام بلغت نحو 159 مليار ريال تضمنت زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية بالإضافة إلى تعجيل سداد مستحقات القطاع الخاص.

3. الدين العام:

تقوم سياسة التمويل التي تتبعها وزارة المالية على تنوع مصادر التمويل ما بين خيارات إصدارات الدين والسحب من الاحتياطيات الحكومية وذلك لتمويل عجز الميزانية والاحتياجات التمويلية الأخرى خلال العام. حيث أنه من المتوقع أن يتم إصدار دين في عام 2020 م بحوالي 220 مليار ريال وذلك بإجمالي إصدارات إضافية عن الخطة المعتمدة بمقدار 100 مليار ريال (تشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 44 مليار ريال). كما تجدر الإشارة إلى أن الإصدارات حتى شهر سبتمبر من عام 2020 م قد بلغت حوالي 207 مليار ريال، شكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 78.3% بينما بلغت الإصدارات الدولية نسبة 21.7% من إجمالي إصدارات الدين. وبذلك تشكل الديون المحلية نسبة 58.7% من إجمالي

محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية نسبة 41.3% حتى شهر سبتمبر من عام 2020 م.

من المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 854 مليار ريال أي نحو 34.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020 م مقارنة مع 678 مليار ريال أي ما يعادل نحو 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق.

من المقدر أن يبلغ إجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي حتى نهاية عام 2020 م حوالي 123 مليار ريال وذلك لتغطية ما تبقى من الاحتياجات التمويلية لتمويل عجز الميزانية وبعض القروض التابعة لخطة تحفيز القطاع الخاص، وبذلك يتوقع أن يبلغ رصيد الاحتياطيات الحكومية نحو 346 مليار ريال بنهاية عام 2020 م.

الدين العام خلال الفترة (2019-2023 م)

المؤشر	فعلي م 2019	توقعات م 2020	ميزانية م 2021	تقديرات م 2022	تقديرات م 2023
الدين (مليار ريال)	678	854	937	1013	1026
نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	34.3	32.7	33.3	31.7
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (مليار ريال)	470	346	280	265	265

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة 1443/1442 هـ (2021م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1443/1442 هـفيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1443/1442 هـ:

البيان	القيمة (مليار ريال سعودي)
الإيرادات العامة	849
النفقات العامة	990
الفائض / العجز	141-

المصدر: وزارة المالية

■ قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (849) مليار ريال.

■ حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ (990) مليار ريال.

■ قُدِّرَ العجز في الميزانية بمبلغ (141) مليار ريال.

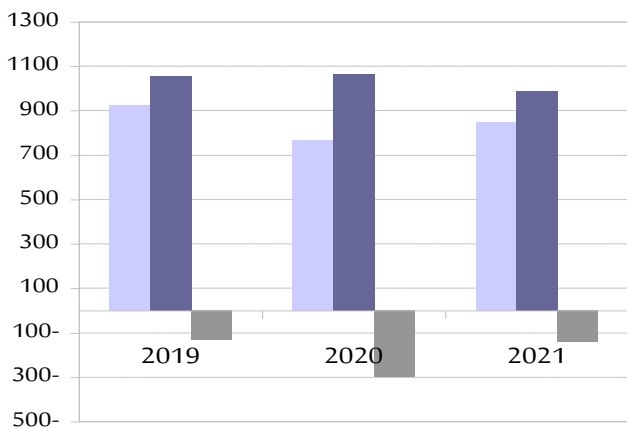
■ تقدر إجمالي الإيرادات في عام 2021 م بحوالي 849 مليار ريال بارتفاع نسبته 10.3% عن المتوقع تحقيقه في عام 2020 م، ومن المتوقع أن يستمر نمو إجمالي الإيرادات حتى يصل إلى 928 مليار ريال في عام 2023 م.

■ يقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب في عام 2021 م إلى حوالي 257 مليار ريال بارتفاع نسبته 30.8% مقارنة بالمتوقع تحصيله عام 2020 م، وذلك نتيجة الأثر المالي لكامل العام من رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% والزيادة في الرسوم الجمركية لعدد من السلع، بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي المتوقع في عام 2021 م.

■ يقدر إجمالي الإنفاق في ميزانية عام 2021 م بنحو 990 مليار ريال، منخفضاً عن المتوقع لعام 2020 م بنسبة 7.3% وهو ما يشكل نسبة 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار رفع كفاءة الإنفاق.

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية 2019 و2020 و2021م)

(مليار ريال سعودي)



■ إجمالي الإيرادات ■ إجمالي النفقات ■ الفائض / العجز

المصدر: وزارة المالية

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات
الرئيسية في ميزانية العام المالي 1442/1443هـ

معدل التغير (%)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2021 م (مليار ريال)	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2020 م (مليار ريال)	القطاعات
3.8-	186	193	قطاع التعليم
4.6	175	167	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
3.8-	175	182	القطاع العسكري
7.2	151	141	البنود العامة
1.2-	101	102	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
26.1-	72	98	قطاع الموارد الاقتصادية
5.9-	51	54	قطاع الخدمات البلدية
18.2-	46	56	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
20	34	28	قطاع الادارة العامة
2.9-	990	1,020	الإجمالي

■ **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية في ميزانية 2021م 51 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م تطوير بيئة تراخيص البناء وتقليص عدد الإجراءات والمدة ورفع الجودة، وإطلاق المنصة الموحدة لتصاريح الحفریات «نسق» لتحسين ورفع جودة الطرق.

■ **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية عام 2021م حوالي 175 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م تأهيل 4 مستشفيات مرجعية للتعامل مع الحوادث والكوارث النووية والإشعاعية، افتتاح الواحات النموذجية لكبار السن، مبادرة كنوز من وزارة الإعلام لدعم شركات الإنتاج المحلية لتوثيق التراث الثقافي والإبداع الفكري والإسهام الحضاري (إنتاج 400 فيديو قصير و3 مسلسلات للأطفال).

■ **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2021م حوالي 72 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام إنشاء 3 محطات للصرف الصحي في كل من منطقة المدينة المنورة، ومنطقة تبوك، ومدينة بريدة، زيادة كميات مياه الصرف الصحي المعالجة، تنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار الصناعي، تنفيذ برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة وبرنامج الإعانات الزراعية، جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية تشمل التصميم والبناء والتجهيز وإدارة المرافق (120 مدرسة على مرحلتين، رفع مساهمة الصناعة والثروة المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، وتقليل زمن الفسخ الجمركي لزيادة انسيابية ومرونة في تدفق الواردات وتيسير التبادل التجاري.

فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

■ **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** تم تخصيص حوالي 46 مليار ريال لهذا القطاع، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م رفع مستوى السلامة على الطرق، إنشاء مركز التحكم لمراقبة أنشطة النقل آلياً، توسعة صالة السفر الحالية في مطار حائل ومطار القريات لتسع مليون مسافر سنوياً في مطار حائل و500 ألف في مطار القريات، دعم متعثري سداد أقساط التمويل السكني المدعوم لمن يمر بظروف استثنائية مؤقتة يتوقع زوالها، استمرار تقديم الدعم المالي للقروض العقارية لمستفيدي وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية بحيث يتم دعم أرباح التمويل لمبلغ 500 ألف ريال كحد أقصى، تعزيز البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة.

■ **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 186 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة لعام 2021م التحوّل نحو التعليم الرقمي لدعم تقدم الطالب والمعلم، استقطاب جامعات أجنبية متميزة لفتح فروع لها داخل المملكة، إطلاق المرحلة الرابعة لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، إطلاق برنامج الابتعاث الثقافي لمرحلة البكالوريوس فما فوق في أبرز المؤسسات التعليمية حول العالم، تأسيس 3 أكاديميات محلية (الأكاديمية الوطنية للذكاء الاصطناعي وأكاديمية تطوير القيادات الإدارية، وأكاديمية الصحة العامة).

التشغيلية بنسبة تتراوح من (70 – 95)% والاستفادة الفعالة في تقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والمواطنات.

■ **البنود العامة:** بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية العام 2021م حوالي 151 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، تكلفة الدين، مخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصصات الطوارئ.

■ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2021م نحو 34 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م توظيف الوظائف النوعية وذات الأولوية في كل قطاع (115 ألف وظيفة)، وتوفير العديد من الوظائف في القطاع الصناعي والوصول إلى 1.3 مليون وظيفة بحلول عام 2030م.

■ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2021م نحو 175 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م تطوير البحوث ذات الصلة بالصناعات العسكرية، تطبيق النموذج التشغيلي المستهدف بنسبة 80% لتطوير وزارة الدفاع ضمن الخطة العشرية، استمرار تنفيذ المرحلة الثانية لإنشاء ونقل قاعدة الملك سلمان وكلية الملك فيصل الجوية، الاستمرار في تطوير القدرات والمنظومات الدفاعية للجهات العسكرية (تشمل تطوير القدرات في 8 جهات عسكرية).

■ **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية 2021م نحو 101 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام 2021م الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الطارئة (مشروع مستمر)، توريد وتركيب وتشغيل التطبيقات والبرمجيات لدعم وتطوير البنية التحتية بالأنظمة والأجهزة الأمنية والتقنية وتطوير البوابة الإلكترونية لخدمات الأحوال المدنية وربط كافة المكاتب لتخفيض التكاليف

أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

تتمثل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي فيما يلي:

❑ انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي: لقد أثرت جائحة (COVID-19) بشكل كبير على نمو الاقتصاد العالمي في عام 2020 م، ومن المتوقع أن يستمر الأثر السلبي للجائحة إلى العام 2021 م، مما سيشكل تحدياً للكثير من دول العالم ومن بينها المملكة في العودة لمعدلات النمو الطبيعية وتعافي الاقتصاد. كما تواجه البلدان المصدرة للنفط صدمة إضافية تتمثل في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، فضلاً عن حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي. حيث أنه في حالة امتداد أثر الأزمة بأكثر من المتوقع فإن ذلك سيؤثر حتماً على النمو الاقتصادي وأداء الميزانية.

❑ تقلبات أسعار النفط: مع استمرار حالة عدم اليقين حول سرعة تعافي الاقتصاد العالمي من أثر الجائحة واحتمالية استمرار تداعيات الأزمة إلى وقت أطول، فإن ذلك يعني صعوبة التنبؤ بمستقبل أسواق النفط، مما قد يؤدي إلى اختلاف الإيرادات النفطية عن تقديرات الميزانية، خاصة مع التغيرات الهيكلية في أسواق النفط واتجاهات الاستهلاك المتوقعة، ولمواجهة ذلك ستستمر المملكة في القيام بدور فعال لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وتنفيذ خططها للتنوع الاقتصادي.

❑ استمرار جائحة (COVID-19): للأزمة الحالية وانعكاساتها على المستوى المحلي آثار ومخاطر ذات احتمالية عالية على المديين القصير والمتوسط، وقد تمثل عقبات لتحقيق بعض المستهدفات المخطط لها قبل الأزمة مثل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وتمكين القطاع الخاص وتعزيز استدامة المالية العامة وتوليد المزيد من الوظائف في القطاع الخاص. من الجدير بالذكر أنه على الرغم من المخاطر والتحديات العالمية والمحلية المشار إليها، إلا أنه في حال الخروج من أزمة جائحة (COVID-19) بشكل أسرع مما هو متوقع فسينعكس ذلك إيجابياً على أداء الاقتصاد المحلي.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية،

فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي

بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها

الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان

بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب

رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.